الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

03-02-01 **صفر** 1442 ، 18-19-20 **سبتمبر** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

إذا ثبت توفر حسن النية من المُبلغ

حقوق الإنسان: إعفاء المبلغ عن الإيذاء من المسؤولية في حالة واحدة

المصدر: جريدة المواطن الاحد 03 محرم 1442هـ -20 سبتمبر 2020م
https://www.almowaten.net/2020/09

المواطن ـ الرياض

حددت هيئة حقوق الإنسان حالة واحدة يُعفى فيها المبلغ عن الإيذاء من المسؤولية.

وأضافت الهيئة، في سلسلة تغريدات عبر "تويتر"، أن المبلغ حَسَن النية يُعفى من المسؤولية إذا تبين أن واقعة الإيذاء التي بلغ عنها ليست حالة إيذاء.

وأوضحت الهيئة أنه لا يجوز الإفصاح عن هوية المبلغ عن حالة إيذاء إلا برضاه، أو في الحالات التي تحددها اللوائح التنفيذية، ويلتزم كل من يطلع بحكم عمله على معلومات عن حالات الإيذاء؛ بالمحافظة على سرية المعلومات.

بينت هيئة حقوق الإنسان، أنه لا يجوز الإفصاح عن هوية المبلغ عن حالة إيذاء، إلا بشرطين، وهما: موافقة المبلغ، أو في الحالات التي تحددها اللوائح التنفيذية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

عدد من مسؤولي المنظمات الإنسانية الأممية يعربون عن شكرهم الجزيل للمملكة لدعمها الشعب اليمني

المصدر: جريدة الرياض الاحد 03 صفر 1442هـ -20 سبتمبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1843142

أعرب عدد من مسؤولي المنظمات الإنسانية الأممية عن شكرهم الجزيل للمملكة العربية السعودية ممثلة بمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية على دعمها الشعب اليمني بمختلف المجالات الإنسانية، مثمنين الشراكة الفعالة لمنظماتهم مع المركز التي أسهمت في رفع معاناة المحتاجين والمنكوبين في جميع أنحاء العالم.

جاء ذلك عقب توقيع المركز، السبت، ثلاث اتفاقيات مع برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عبر الاتصال المرئي، لدعم خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن للعام 2020م.

وأبدى المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي ديفيد بيزلي سروره لهذا الدعم المالي المقدم من المملكة للشعب اليمني الذي يعاني بشدة من انهيار أسعار العملة الذي تسبب بتفاقم أزمة الغذاء إضافة إلى أزمة (كوفيد-19) مما جعل الأوضاع في اليمن مستعصية، مضيفاً أنه في عام 2018م كنا نواجه أوضاعا أقرب ما تكون إلى المجاعة وبسبب دعم المركز السخي ودعم شركائنا الآخرين تجنبنا حدوث مجاعة في ذلك العام، مبينا أننا الآن نواجه أوضاعا مماثلة إن لم تكن أسوأ بسبب (كوفيد-19)، ونأمل أن يساعدنا هذا الدعم بتجنب المجاعة.

وثمن بيزلي الاتفاقية الموقعة بين برنامج الغذاء العالمي ومركز الملك سلمان للإغاثة واصفاً الاتفاق بأنه خطوة إلى الأمام وفي الاتجاه الصحيح لتحقيق المزيد من العمل، مقدماً باسمه ونيابة عن جميع الأطفال والأسر المستفيدين شكره الجزيل لمركز الملك سلمان للإغاثة، متطلعا للمزيد من الاتفاقيات في المستقبل تلبية للاحتياجات الملحة للشعب اليمني.

بدوره، عبر المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط د. أحمد بن سالم المنظري، عن سعادته بالتوقيع اليوم على الاتفاقية المشتركة مع مركز الملك سلمان للإغاثة لدعم الجانب الصحي ومشروعات الإصحاح البيئي ومكافحة فيروس كورونا المستجد ومشروعات مكافحة سوء التغذية في اليمن، مشيدًا بالتعاون المثمر مع المركز لدعم المتضررين في جميع أنحاء العالم، خصوصًا اليمن، مقدمًا خالص شكره للمملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- على الدعم السخي المقدم لبرامج المنظمات الإنسانية الدولية في العالم.

من ناحيته، أوضح ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية السفير خالد خليفة، أننا وقعنا اليوم اتفاقية مع مركز الملك سلمان للإغاثة لمساعدة الإخوة اليمنيين وسيذهب هذا التمويل لمشروعات المفوضية الخاصة بالإيواء والبرامج التي تهدف إلى من الحد من وطأة أزمة كورونا في اليمن، مفيدًا أنه يأتي هذا الإسهام في وقت مهم ونحن نقترب من نهاية العام وهناك احتياج كبير للتمويل والمشروعات خاصة في ظل أزمة كورونا التي زادت من حدة الأزمة الإنسانية في اليمن.

العقوبة تصل لخمس سنوات سجن و300 ألف ريال غرامة

التحرش جريمة.. والتقديم ببلاغ عبر الشرطة أو تطبيق كلنا أمن

المصدر: جريدة الرياض الاحد 03 صفر 1442هـ -20 سبتمبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1843156

حذر مستشارون قانونيون بعض ضعاف النفوس من المتحرشين في مواقع التواصل الاجتماعي من المضي في جرائم التحرش، مؤكدين لـ»الرياض» بأن نظام مكافحة التحرش لا يرحم المتحرشين وأنه واضح المعالم ولا يمكن أن يفلت المتحرش من قبضة النظام.

وشهدت مواقع التواصل الاجتماعي نشاطا مكثفا عبر برامج جديدة تفاعلية مرئية، ما اضطر بعض المواقع إلى التحذير من العبارات غير اللائقة التي تدل على سلوكيات منحرفة أو تحرش صريح.

ورأى خبراء في القانون، بأن هناك عقوبات مالية وسجن طويل الأمد ينتظر المتحرشين، وذلك وفق المادة السادسة التي تحقق السجن والغرامة لمن يثبت عليه التحرش، حيث وصفت النيابة العامة فعل التحرش بـ»الجريمة»، مفصلة ذلك بـ»أن جريمة التحرش يقصد بها كل فعل أو قول أو إشارة ذات مدلول جنسي تصدر من شخص تجاه أي شخص آخر تمس جسده أو عرضه أو تخدش الحياء بأي وسيلة كانت بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة.«

عقوبات حازمة تنال المتحرشين

وقال المستشار القانوني المحامي هشام الفرج: «وقف المنظم وقفة حازمة في مواجهة جريمة التحرش في إصداره لنظام مكافحة جريمة التحرش الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/96) وتاريخ 16/9/1439هـ الذي ينص على عقوبات حازمة تنال المتحرشين، حيث نص في مادته السادسة على «عقوبة السجن لمدة لا تزيد عن سنتين، وغرامة مالية لا تزيد على مائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.«

وأضاف: تشدد العقوبة إلى السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تزيد على 300 ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين في حالة العود، أو باقتران الجريمة بأي مما يأتي بكون المجني عليه طفلاً، أو كون المجني عليه من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو إن كان الجاني له سلطة مباشرة أو غير مباشرة على المجني عليه، أو إن وقعت الجريمة في مكان عمل أو دراسة أو إيواء أو رعاية، أو إن كان الجاني والمجني عليه من جنس واحد، أو إن كان المجني عليه نائماً، أو فاقداً للوعي، أو في حكم ذلك، أو إن وقعت الجريمة في أي من حالات الأزمات أو الكوارث أو الحوادث، ولم يغفل المنظم عن محاسبة كل من سولت له نفسه بالشروع في جريمة التحرش بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة لمرتكب جريمة التحرش.

وأشار الفرج إلى أن المشاركين في جريمة التحرش يعاملون كالمتحرش قضائيا، وقال: «من شارك تحريضاً أو مساعدةً أو اتفاقاً فيعاقب بعقوبة مرتكب جريمة التحرش.«

ودعا المستشار القانوني كل من ارتكب بحقه أي فعل من أفعال التحرش بأن يتوجه لمركز الشرطة أو يقدم بلاغاً في تطبيق كلنا أمن، مؤكدا أن النظام سمح لكل من اطلع على جريمة تحرش أن يقدم بلاغاً، ولا يحول تنازل أصحاب الحق الخاص أو عدم تقديمهم شكوى من تحريك دعوى الحق العام في مواجهة المتحرش.

يشار إلى أن قانون التحرش في المملكة حدَّ من جرائم التحرش التي يمارسها بعض ضعاف النفوس في مواقع التواصل الاجتماعي ضد القصر أو ذوي الاحتياجات الخاصة، أو ضد المحارم داخل المنازل، وبخاصة بعد تحقق نسب عالية من الوعي في المجتمع.

.

هيئة مكافحة الفساد تباشر 227 قضية جنائية

ولي العهد لمنتسبي "الرقابة": أنتم فرسان المعركة الشرسة ضد الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاحد 03 صفر 1442هـ -20 سبتمبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1842921

الإيقاف والتحقيق مع 374 مواطناً ومقيماً.. وإحالة من ثبت تورطه للمحكمة المختصة
خمسة موظفي بلدية تورطوا في عمليات اختلاس عُثر في منازلهم على نحو 46 مليوناً نقداً

صرح مصدر مسؤول في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، بأن الهيئة عالجت (227) قضية جنائية، في الفترة الماضية، من خلال الإيقاف والتحقيق مع (374) مواطناً ومقيماً، ويجري العمل على إحالة من ثبت تورطه للمحكمة المختصة لإجراء المقتضى النظامي بحقهم وكانت من أبرزها القضية التالية:

من خلال إجراءات البحث والتحري التي تقوم بها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، توفرت معلومات مفادها وجود شبهة فساد، وتربح من الوظيفة العامة، واستغلال النفوذ الوظيفي، لعدد من موظفي بلدية إحدى المحافظات التابعة لمنطقة الرياض، وباتخاذ الإجراءات اللازمة ثبت صحة المعلومات تجاه خمسة موظفين وتضخم بحساباتهم البنكية، وهم موظف في المرتبة (الرابعة عشرة) يعمل حالياً وكيلاً لشؤون البلديات بأمانة إحدى المناطق وسابقاً مديراً لبلدية المحافظة، وموظف في المرتبة (العاشرة) يعمل مديراً لإدارة المشتريات والعقود بالبلدية، وموظف في المرتبة (الثامنة) يعمل في إدارة المشتريات بالبلدية، وموظف في المرتبة (التاسعة) يعمل في إدارة الشؤون المالية بالبلدية، وموظف (متعاقد) يعمل بالبلدية.

وبعد التأكد من صحة المعلومات، استصدرت الأوامر اللازمة من وحدة التحقيق والادعاء الجنائي للقبض عليهم وتفتيش منازلهم، حيث عُثر على مبالغ نقدية بلغ إجماليها 45 مليوناً و960 ألفاً و900 ريال، و360 ألفاً لعملات أجنبية مختلفة، وما قيمته مليونان و500 ألف ريال بطاقات (مسبقة الدفع) للتسوق من أحد المتاجر الغذائية، وما قيمته 149 ألفاً و225 ريالاً بطاقات وقود (مسبقة الدفع)، وخمسة سبائك ذهب، وست قطع سلاح (مسدس)، وثبت من خلال إجراءات التحقيق الآتي:

أقر المتهم الأول بالرشوة، والتزوير، واستغلال نفوذ الوظيفة العامة بهدف الكسب المادي غير المشروع، واستغلال العقود الحكومية لمصالحه الشخصية، واختلاس المال العام، من خلال استغلال موارد البلدية لصالحه، وغسل الأموال، وبلغ إجمالي المبالغ المتحصل عليها 20 مليون ريال، استخدمت في شراء عقارات، ومركبات فارهة وعثر على مبلغ مليون و545 ألف ريال نقداً بمنزله.

وأقر المتهم الثاني بالرشوة، والتزوير، واستغلال نفوذ الوظيفة العامة بهدف الكسب المادي غير المشروع، واستغلال العقود الحكومية لمصالحه الشخصية، واختلاس المال العام، من خلال استغلال موارد البلدية لصالحه، وغسل الأموال، باستخدامه للمبالغ المتحصل عليها في شراء عقارات مستخدماً أسماء أفراد عائلته، ومركبات فارهة، وتم العثور على مبلغ 35 مليوناً و150 ألفاً و700 ريال نقداً بمنزله، منها مبلغ أربعة ملايين و500 ألف ريال عائدة للمتهم الأول.

وأقر المتهم الثالث بالرشوة، والتزوير، واستغلال نفوذ الوظيفة العامة بهدف الكسب المادي غير المشروع، من خلال تسهيل حصول المتهم الأول والمتهم الثاني على عقود لمؤسسات عائدة لمعارفهم، واستغلال موارد البلدية لصالحهم، وغسل الأموال باستخدامه للمبالغ المتحصل عليها في شراء عقارات، ومركبات فارهة، وعثر على مبلغ خمسة ملايين و496 ألفاً و500 نقداً بمنزله.

وأقر المتهم الرابع بالرشوة، واستغلال نفوذ الوظيفة العامة بهدف الكسب المادي غير المشروع، من خلال تسهيل استغلال المتهم الأول والمتهم الثاني لموارد البلدية لصالحهم، وغسل الأموال، باستخدامه للمبالغ المتحصل عليها في شراء عقارات ومركبات فارهة، وعثر على مبلغ مليون و718 ألفاً و700 ريال نقداً بمنزله.

وأقر المتهم الخامس بالرشوة واختلاس المال العام وغسل الأموال من خلال استغلال علاقته العائلية مع المتهم الثاني الذي تعاقد معه للعمل بالبلدية براتب شهري وقدره سبعة آلاف ريال، وتفريغه من العمل وتسليمه مبالغ نقدية تصل في مجملها ما قيمته 20 مليون ريال، بغرض شراء مركبة فارهة واستثمارها في المتاجرة بالعقار حيث اشتُري 30 عقاراً من الأراضي باسم المتهم الخامس وتطوير جزء منها وبيعها، ونتج عن ذلك مبلغ ستة ملايين ريال متوفر منها بحسابه البنكي مبلغ أربعة ملايين ريال، وقد عثر على مبلغ مليونين و50 ألف ريال نقداً بمنزله.

وأوضح المصدر المسؤول أن رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد مازن بن إبراهيم الكهموس، تلقى رسالة شكر وتقدير مؤخراً من سمو ولي العهد - حفظه الله -، موجهة لمنسوبي الهيئة وكان نصها: "بيض الله وجيهكم، وانقلوا شكري لكل فرد من منسوبي جهازكم، وهم اليوم فرسان هذه المعركة الشرسة ضد الفساد لاستئصاله من وطننا الغالي علينا جميعاً."

وأكد أن هذه الرسالة محل ثقة واعتزاز ومبعث تقدير لما تبذله القيادة الرشيدة - رعاها الله - من دعم ومساندة للهيئة لمباشرة اختصاصاتها وتأدية مهامها بمكافحة الفساد المالي والإداري بجميع مظاهره وصوره وأشكاله، مؤكداً أن الهيئة مستمرة في رصد وضبط كل من يتعدى على المال العام أو يستغل الوظيفة لتحقيق مصلحته الشخصية أو للإضرار بالمصلحة العامة وأن الهيئة ماضية في تطبيق ما يقضي به النظام بحق المتجاوزين.

كما تقدر الهيئة جهود الجهات الحكومية في مكافحة الفساد المالي والإداري ووضع السياسات والإجراءات التي تعزز من كفاءة الأداء وسرعة الإنجاز وسد منافذ الفساد، وتشيد الهيئة بتعاون جميع الجهات والمواطنين والمقيمين معها في الإبلاغ عبر قنواتها المتاحة ومنها هاتف رقم (980) عن أي ممارسات منطوية على فساد مالي أو إداري من شأنها تقويض جهود الدولة الرامية لدعم وتعزيز مسيرة التنمية الشاملة.

«مؤشرات انكشاف" لتوطين المهن الحرجة خلال 8 أشهر

إسناد المتابعة إلى وزارة التخطيط وهيئة الرقابة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 03 صفر 1442هـ -20 سبتمبر 2020م
https://www.al-madina.com/article/701642

سعيد الزهراني-الطائف

صدرت توجيهات عليا لجميع الجهات الحكومية بسرعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء الصادرة في وقت سابق بخصوص الدراسة التحليلية لسوق العمل,واعتماد مؤشرات الانكشاف المهني خلال فترة لاتتجاوز 8 أشهر مع الزام وزارة الاقتصاد والتخطيط وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد برفع تقارير بعد مضي أربعة أشهر في شأن تنفيذ الجهات المعنية لما ورد في الاوامر والتعاميم بهذا الخصوص.

وشددت الجهات العليا على الجهات الحكومية المشرفة على الأنشطة الاقتصادية - كل فيما يخصه - تنفيذ ما جاء في الأوامر الملكية والتعليمات.. وتضمنت التوجيهات قيام الجهات المشرفة على الانشطة الاقتصادية ووزارتي التعليم، والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة بتنفيذ البرامج خلال مدة لا تتجاوز ثمانية أشهر وكانت الاوامر الملكية والتعليمات صدرت في وقت سابق بعد اطلاع مجلس الوزراء على الدراسة التحليلية لاوضاع سوق العمل وواقع العمالة في القطاع الخاص متضمنة اعتماد مؤشرات الانكشاف المهني على أن | يتابعها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية باستمرار وأن على الجهات الحكومية المشرفة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة التنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتحديد المهن الحرجة ونسب التوطين اللازمة لتحقيق الأمان المهني، ووضع مؤشرات قياس أداء وفق خطة محددة للوصول إلى مستويات الأمان المهني وتوجيه البرامج التعليمية والتدريبية والدعم المالي بما يحقق الأهداف المذكورة.

تجدر الاشارة الى ان المهن الحرجة المتنوعة تحتاج إلى تضافر الجهود المختلفة لسرعة تأهيل الايدي العاملة الوطنية بالشكل المطلوب، ويقع على وزارة التعليم والمؤسسة العامة للتعليم التقني دورا كبيرا في هذا الجانب.

المملكة تدعم الأمم المتحدة بـ 100 مليون دولار لمكافحة «كورونا»

المصدر: جريدة المدينة الاحد 03 صفر 1442هـ -20 سبتمبر 2020م
https://www.al-madina.com/article/701635

واس - نيويورك

A A

أعلن مندوب المملكة لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحيى المعلمي، مساء أمس، عن دعم المملكة لخطة الاستجابة الأممية لمكافحة جائحة «كورونا» بمبلغ 100 مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية وعدد من المشاريع التي تدعمها منظمات الأمم المتحدة المختلفة ووكالاتها، وذلك خلال لقاء افتراضي لمراسم تسليم افتراضية جمعته والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

وأكد السفير المعلمي، أن هذا الدعم يأتي ضمن جهود المملكة الدولية في دعم الاستجابة لمكافحة فيروس «كورونا»، ولفت، النظر إلى اضطلاع المملكة بالدور المنوط بها تجاه التعددية والعمل الجماعي والدولي في سبيل مواجهة جائحة كوفيد 19.

من جانبه قدم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، شكره لخادم الحرمين الشريفين، ولسمو ولي العهد على دعم المملكة السخي والمتواصل للمنظمة.

6خطوات لحماية الخصوصية في «العمل عن بعد»

«الأمن السيبراني»

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 01 صفر 1442هـ -18 سبتمبر 2020م
https://www.al-madina.com/article/701459

سعد القابوسي - جدة

أوضح المركز الوطني الإرشادي للأمن السيبراني 6 خطوات مهمة لحماية الخصوصية أثناء التعليم والعمل عن بُعْد.

ونصح المركز عبر حسابه في «تويتر» بتخصيص مكان محدد في المنزل لأداء الأعمال عن بعد وإغلاق كاميرا المحمول بشريط لاصق، ووضع الجهاز في مكان يحفظ خصوصية منزلك في حال فتحت الكاميرا أو المايكروفون دون

قصد.
كما تضمَّنت أنه عند حضور الدروس أو الاجتماعات في أماكن عامة ينصح باستخدام سماعة رأسية للحفاظ على خصوصيتك مع اختيار مكان ذي خلفية خالية من التفاصيل الخاصة أو الحساسة عند انضمامك إلى الدروس أو الاجتماعات التي تتطلب فتح الكاميرا، مع تفعيل خاصية «شاشة التوقف» وضبطها بكلمة مرور لمنع سوء استخدامه بهويتك واسمك في حال غيابك.

بتخصيص مكان محدد في المنزل للعمل
اغلاق كاميرا المحمول بشريط لاصق
سماعة رأسية للحفاظ على خصوصيتك

آل الشيخ: تعديل مكافأة نهاية الخدمة لحفظ الحقوق المالية للأكاديميين

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 01 صفر 1442هـ -18 سبتمبر 2020م
https://www.al-madina.com/article/701450

عائض الوسمي -المدينة المنورة
قال وزير التعليم د.حمد بن محمد آل الشيخ إن صدور قرار تعديل مكافأة نهاية الخدمة لأعضاء هيئة التدريس يعكس الحرص على تطوير العنصر البشري، بما يحقّق لهم الاستقرار وحفظ الحقوق المالية، ويحفزّهم على بذل المزيد من الجهود، معربا عن جزيل الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده بصدور قرار مجلس الوزراء باعتماد التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية، وصدور قرار تعديل مكافأة نهاية الخدمة لمن أكمل في خدمته 20 عاماً في التعليم العالي
وقال وزير التعليم إنّ القرار دليل على اهتمام القيادة بمنسوبي الجامعات، والحرص على تطوير العنصر البشري، بما يحقّق لهم الاستقرار وحفظ الحقوق المالية، ويحفزّهم على بذل المزيد من الجهود في سبيل تحقيق العملية التعليمية أهدافها في التعليم العالي على أكمل وجه.
كما أكد أن التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية يساعد جهات التوظيف على الربط بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، وينظم عمليات التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص لتحقيق مبادئ العدالة والشفافية.
وكان مجلس الوزراء أصدر قراراً بتعديل الفقرة (1) من البند (أولاً) من قرار مجلس الوزراء، لتصبح بالنص الآتي: صرف مكافأة نهاية الخدمة لمن أكمل في خدمته (20) سنة في التعليم العالي في أي من الوظائف (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر) عن كل سنة، تعادل راتب الرتبة والدرجة اللتين يشغلهما عند انتهاء خدمته.
واستثنى القرار الحالات التالية من إكمال المدة لأعضاء هيئة التدريس، وهي أولاً: صدور أمر ملكي أو قرار من مجلس الوزراء بالتعيين في وظيفة أخرى، ثانياً: بلوغ سن التقاعد، ثالثاً: إلغاء الوظيفة، رابعاً: الوفاة، خامساً: العجز الصحي ويكون استحقاق المكافأة من تاريخ تحقق الحالة، وتُصرف من الجهة التي انتهت فيها خدمة عضو هيئة التدريس

6شروط لتمكين شركات العمرة من الاندماج

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 03 صفر 1442هـ -20 سبتمبر 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2041741

فيما لا يزال الجدل دائراً بين وزارة الحج والعمرة من جهة وملاك الشركات من جهة أخرى بعد إحالتهم لإدارة الوافدين بسبب مخالفات الـ 25 ألفاً عن كل معتمر متأخّر، أطلقت الوزارة قبل أيام مبادرة تخفيف الآثار الاقتصادية والمالية المترتبة على قطاع العمرة جراء جائحة فايروس كورونا المستجد، وتضمنت المبادرة حزمة من التوصيات؛ منها مبادرة تحفيز الاندماجات والاستحواذ والاستثمار في شركات العمرة التي تعد أحد أنواع الاندماجات الأفقية وهو اندماج يحدث بين شركات أو موسسات قطاع العمرة، وحددت 6 متطلبات لمعايير الاندماج بين شركات ومؤسسات قطاع العمرة التي تتلخص في أن تكون الشركات المعنية بالاندماج لها ترخيص خدمات المعتمرين ساري المفعول، عدم وجود شكاوى على الشركات المندمجة منظورة لدى لجنة النظر في شكاوى المعتمرين أثناء إجراءات الاندماج، عدم وجود عقوبات على الشركات المندمجة كإيقاف الترخيص لمدة مؤقتة أو إلغائه وذلك أثناء إجراءات الاندماج، أن يكون الضمان البنكي كاملاً ويتم استكماله في حالة النقص قبل البدء في إجراءات الاندماج، من الشروط أيضاً أن تتوفر جميع الاشتراطات الواردة في تنظيم خدمات المعتمرين ولائحته التنفيذية في حال كانت الشركة الدامجة غير مرخص لها بتقديم خدمات المعتمرين وإرفاق خطاب من شركة أو مؤسسة العمرة الراغبة في الاندماج مصادق من الغرفة التجارية متضمناً إلغاء ترخيص خدمات المعتمرين الممنوح لها.

يشار إلى أن ملاك 700 شركة عمرة طالبوا وزارة الحج التوقف عن مطالبتهم بدفع غرامات 25 ألف ريال عن كل معتمر متأخر عن المغادرة في الموعد المحدد، واستندوا في مطالبهم أن سبب تأخير مغادرة معتمريهم خارج عن إرادتهم بعد جائحة كورونا وتوقف رحلات الطيران.

ولي العهد أشاد بجهودهم.. "هيئة الرقابة" تباشر 227 قضية جنائية والتحقيق مع 374 مواطناً ومقيماً

الأمير محمد بن سلمان: بيّض الله وجيهكم وانقلوا شكري لكل فرد بجهازكم

المصدر: جريدة سبق السبت 01 صفر 1442هـ -18 سبتمبر 2020م
https://sabq.org/7CrScq

أفاد مصدر مسؤول في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، بأن الهيئة عالجت (227) قضية جنائية، في الفترة الماضية، من خلال الإيقاف والتحقيق مع (374) مواطنًا ومقيمًا؛ مشيرًا إلى أن العمل مستمر لإحالة مَن ثبت تورطه، للمحكمة المختصة لإجراء المقتضى النظامي بحقهم.

وقال المصدر: من خلال إجراءات البحث والتحري التي تقوم بها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، توفرت معلومات مفادها وجود شبهة فساد، وتربّح من الوظيفة العامة، واستغلال النفوذ الوظيفي، لعدد من موظفي بلدية إحدى المحافظات التابعة لمنطقة الرياض، وباتخاذ الإجراءات اللازمة ثبت صحة المعلومات تجاه عدد (5) موظفين وتضخم بحساباتهم البنكية، وهم: موظف في المرتبة (الرابعة عشرة) يعمل حاليًا وكيلًا لشؤون البلديات بأمانة إحدى المناطق وسابقًا مديرًا لبلدية المحافظة، وموظف في المرتبة (العاشرة) يعمل مديرًا لإدارة المشتريات والعقود بالبلدية، وموظف في المرتبة (الثامنة) يعمل في إدارة المشتريات بالبلدية، وموظف في المرتبة (التاسعة) يعمل في إدارة الشؤون المالية بالبلدية، وموظف (متعاقد) يعمل بالبلدية، وبعد التأكد من صحة المعلومات، استُصدرت الأوامر اللازمة من وحدة التحقيق والادعاء الجنائي للقبض عليهم وتفتيش منازلهم؛ حيث عُثِر على مبالغ نقدية بلغ إجماليها (45.960.900) خمسة وأربعون مليونًا وتسعمئة وستين ألفًا وتسعمئة ريال، و(360.000) ثلاثمئة وستون ألفًا لعملات أجنبية مختلفة، وما قيمته (2.500.000) مليونان وخمسمئة ألف ريال بطاقات (مسبقة الدفع) للتسوق من أحد المتاجر الغذائية، وما قيمته (149.225) مئة وتسعة وأربعون ألفًا ومائتان وخمسة وعشرون ريالًا بطاقات وقود (مسبقة الدفع)، وعدد (5) سبائك ذهب، وعدد (6) قطع سلاح (مسدس).

وأضاف المصدر: أقر المتهم الأول بالرشوة، والتزوير، واستغلال نفوذ الوظيفة العامة بهدف الكسب المادي غير المشروع، واستغلال العقود الحكومية لمصالحه الشخصية، واختلاس المال العام، من خلال استغلال موارد البلدية لصالحه، وغسل الأموال، وبلغ إجمالي المبالغ المتحصل عليها (20.000.000) عشرين مليون ريال، استُخدمت في شراء عقارات ومركبات فارهة، وعثر على مبلغ (1.545.000) مليون وخمسمئة وخمسة وأربعين ألف ريال نقدًا بمنزله.

وأردف المصدر: أقر المتهم الثاني بالرشوة، والتزوير، واستغلال نفوذ الوظيفة العامة؛ بهدف الكسب المادي غير المشروع، واستغلال العقود الحكومية لمصالحه الشخصية، واختلاس المال العام، من خلال استغلال موارد البلدية لصالحه، وغسل الأموال، باستخدامه للمبالغ المتحصل عليها في شراء عقارات مستخدمًا أسماء أفراد عائلته، ومركبات فارهة، وتم العثور على مبلغ (35.150.700) خمسة وثلاثين مليونًا ومئة وخمسين ألفًا وسبعمئة ريال نقدًا بمنزله، منها مبلغ (4.500.000) أربعة ملايين وخمسمئة ألف ريال عائدة للمتهم الأول.

وتابع المصدر: أقر المتهم الثالث بالرشوة، والتزوير، واستغلال نفوذ الوظيفة العامة بهدف الكسب المادي غير المشروع، من خلال تسهيل حصول المتهم الأول والمتهم الثاني على عقود لمؤسسات عائدة لمعارفهم، واستغلال موارد البلدية لصالحهم، وغسل الأموال باستخدامه للمبالغ المتحصل عليها في شراء عقارات ومركبات فارهة، وعُثر على مبلغ (5.496.500) خمسة ملايين وأربعمئة وستة وتسعين ألفًا وخمسمئة ريال نقدًا بمنزله.

وأقر المتهم الرابع بالرشوة، واستغلال نفوذ الوظيفة العامة بهدف الكسب المادي غير المشروع، من خلال تسهيل استغلال المتهم الأول والمتهم الثاني لموارد البلدية لصالحهم، وغسل الأموال، باستخدامه للمبالغ المتحصل عليها في شراء عقارات ومركبات فارهة، وعُثر على مبلغ (1.718.700) مليون وسبعمئة وثمانية عشر ألفًا وسبعمئة ريال نقدًا بمنزله.

وأشار المصدر إلى أن المتهم الخامس أقر بالرشوة واختلاس المال العام وغسل الأموال من خلال استغلال علاقته العائلية مع المتهم الثاني الذي تعاقد معه للعمل بالبلدية براتب شهري وقدره (7.000) سبعة آلاف ريال، وتفريغه من العمل وتسليمه مبالغ نقدية تصل في مجملها لما قيمته (20.000.000) عشرون مليون ريال؛ بغرض شراء مركبة فارهة واستثمارها في المتاجرة بالعقار؛ حيث اشترى عدد (30) عقارًا (من الأراضي) باسم المتهم الخامس وتطوير جزء منها وبيعها، ونتج عن ذلك مبلغ (6.000.000) ستة ملايين ريال متوفر منها بحسابه البنكي مبلغ (4.000.000) أربعة ملايين ريال، وقد عُثر على مبلغ (2.050.000) مليونين وخمسين ألف ريال نقدًا بمنزله.

وأوضح المصدر المسؤول أن رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد مازن بن إبراهيم الكهموس، تلقى رسالة شكر وتقدير مؤخرًا من سمو ولي العهد موجهة لمنسوبي الهيئة وكان نصها: "بيّض الله وجيهكم، وانقلوا شكري لكل فرد من منسوبي جهازكم، وهم اليوم فرسان هذه المعركة الشرسة ضد الفساد لاستئصاله من وطننا الغالي علينا جميعًا."

وأكد أن هذه الرسالة محل ثقة واعتزاز ومبعث تقدير؛ لما تبذله القيادة من دعم ومساندة للهيئة لمباشرة اختصاصاتها وتأدية مهامها بمكافحة الفساد المالي والإداري بجميع مظاهره وصوره وأشكاله.

وشدد على أن الهيئة مستمرة في رصد وضبط كل من يتعدى على المال العام أو يستغل الوظيفة لتحقيق مصلحته الشخصية أو للإضرار بالمصلحة العامة، وأن الهيئة ماضية في تطبيق ما يقضي به النظام بحق المتجاوزين.

وتُقَدر الهيئة جهود الجهات الحكومية في مكافحة الفساد المالي والإداري ووضع السياسات والإجراءات التي تعزز من كفاءة الأداء وسرعة الإنجاز وسد منافذ الفساد، وتشيد الهيئة بتعاون جميع الجهات والمواطنين والمقيمين معها في الإبلاغ عبر قنواتها المتاحة ومنها هاتف رقم (980) عن أي ممارسات منطوية على فساد مالي أو إداري من شأنها تقويض جهود الدولة الرامية لدعم وتعزيز مسيرة التنمية الشاملة.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

«الشورى» يؤجل التصويت على تعديل المادة 26 من نظام العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 01 صفر 1442هـ -18 سبتمبر 2020م
https://www.aleqt.com/2020/09/17/article_1922946.html

"عبدالله الروقي من الرياض
أجل مجلس الشورى، خلال جلسة أمس، التصويت على التعديل الجديد للفقرة الثانية من المادة الـ26 من نظام العمل، إذ اكتفى بالنقاش وإبداء المرئيات حيال الموضوع، على أن يتم التصويت عليه خلال الفترة المقبلة بعد منح اللجنة مزيدا من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات.
وعلمت «الاقتصادية» من مصادر في المجلس، أن التعديل الجديد للمادة الـ26 من نظام العمل سيشمل إدراج الوظائف القيادية ضمن نسبة التوطين المحددة في جميع أنشطة وقطاعات القطاع الخاص دون أي استثناء. وخلال الجلسة، أكدت اللجنة أهمية الموافقة على توصيتها بتعديل الفقرة على أن تنص "يجب ألا تقل نسبة العمال السعوديين الذين يستخدمهم صاحب العمل عن 75 في المائة من مجموع عماله، وكذلك الوظائف القيادية وللوزير في حال عدم توافر الكفاءات الفنية أو المؤهلات الدراسية، أو تعذر إشغال الوظائف بالمواطنين، أن يخفض هذه النسبة - مؤقتا - وتحدد اللائحة الوظائف القيادية."
ورأت اللجنة أن المقترح يدعم توجهات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وينسجم مع رؤية المملكة 2030، التي تهدف إلى تخفيض نسبة البطالة إلى أن تصل إلى 7 في المائة وتوفير بيئة العمل المناسبة للمواطن السعودي.
وأوضحت اللجنة، أن وضع نسبة لتوطين الوظائف القيادية لا تقل عن 75 في المائة سيسهم في حرص أصحاب الشركات والمؤسسات ومجالس إداراتها على وضع خطط عملية منهجية لاستقطاب وتأهيل وتوجيه طاقات الشباب والشابات السعوديين وبناء قدراتهم المهنية والفنية، إضافة إلى بناء الخبرة لديهم في القيادة والإدارة الاستراتيجية مع الحفظ على نسبة 25 في المائة من القياديين غير السعوديين المشهود لهم كنموذج لأفضل الممارسات العالمية في تخصصاتهم، إضافة إلى شغفهم لنقل خبراتهم للشباب السعودي.
إلى ذلك، أكد المجلس في قرار اتخذه خلال هذه الجلسة أن على الهيئة العامة للجمارك وضع أنظمة الفحص بالأشعة والكاميرات في الأماكن المناسبة في المنافذ الجمركية للحد من دخول البضائع الممنوعة.
واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى رد من رئيس اللجنة المالية صالح الخليوي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للجمارك للعام المالي 1440 / 1441هـ، في أثناء مناقشته في هذه الجلسة.
وطالب المجلس في قراره في هذا الشأن الهيئة العامة للجمارك بتطوير أكاديمية الجمارك بأحدث برامج وأساليب ومهارات العمل الجمركي، لتطوير وتدريب الكوادر البشرية، وسرعة إنجاز تطبيق النظام الجمركي المحاسبي الشامل.
بعد ذلك انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور فيصل آل فاضل، بشأن التقرير السنوي لهيئة تنمية الصادرات السعودية للعام المالي 1440 / 1441هـ، وذلك بعد أن أتمت اللجنة دراسة التقرير وقدمت عليه عددا من التوصيات التي أكدت من خلالها أن على الهيئة - في ظل جائحة كورونا - التنسيق مع الجهات

الحكومية ذات العلاقة، والقطاع الخاص بمكوناته الصناعية والخدمية، للاستمرار في توفير البدائل المالية والمحفزات الكفيلة لاستمرار النشاط الاقتصادي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تكامل خطوط الحرب على الفساد

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 03 صفر 1442هـ -20 سبتمبر 2020م
https://www.aleqt.com/2020/09/20/article_1924996.html

كلمة الاقتصادية

تخوض المملكة معارك عدة في جهات كثيرة مختلفة، فهي تواجه مع العالم تلك الجائحة التي أودت بحياة ما يقرب من مليون شخص حول العالم، وما زالت تأثيراتها ممتدة إلى اليوم، وأثرت في نواحي الحياة كافة. وهي تحارب على الحدود الجنوبية للمملكة تلك الميليشيات الحوثية التي تجد دعما إيرانيا منقطع النظير، وترسل طائراتها المفخخة على مواقع المدنيين الأبرياء، ولكن توفيق الله لقواتنا المسلحة أفشل كل هذه الاعتداءات الغاشمة ولم تفلح في ثني المملكة عن مد يد العون للشعب اليمني الشقيق.

وفي الداخل تشن المملكة معركة شرسة ضد الفساد، الذي يظن أنه قد يجد في انشغال الحكومة بهذه القضايا المصيرية فرصة للتربح غير المشروع، وحربا تعمل فيها الجهات الرقابية ومنسوبوها جهدا كبيرا أثنى عليه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان وهو الذي يعد الفساد مرضا يجب استئصاله حتى تعم الثقة بالاقتصاد الوطني ومخرجات التنمية.

ولا شك أن ثناء الأمير محمد بن سلمان وهو قائد هذه المعركة الشرسة يعد ميدالية الشرف في هذه الحرب يضعها ولي العهد في أعناق منسوبي الأجهزة الرقابية خاصة هيئة الرقابة ومكافحة الفساد التي صدر أمر ملكي، في كانون الأول (ديسمبر) 2019، بالموافقة على الترتيبات التنظيمية والهيكلية ذات الصلة بمكافحة الفساد المالي والإداري، وضم الجهات المعنية بذلك في جهاز واحد باسم هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.

في قواعد الحوكمة تعد الأجهزة الرقابية خط الدفاع الثالث، ولا تكتمل خطوط الحوكمة وتعزز فاعليتها إلا إذا تكاملت الخطوط فيما بينها، ولقد كانت الأجهزة الرقابية، قبل عهدنا الحاضر تعاني مشكلات عدة ليس أقلها نقص الدعم الكافي لإنجاز أعمالها، كذلك التداخل في الصلاحيات وأيضا طول إجراءات التقاضي ما قد يمنح الفساد فرصة.

لكن التغيرات التي أحدثتها قواعد الحوكمة الصارمة التي انتهجها ولي العهد في رؤية المملكة 2030 بتوجيهات ودعم من خادم الحرمين الشريفين أسفرت أخيرا عن ضم القطاعات المتداخلة في الصلاحيات ضمن جهاز مركزي واحد. كما تم منح الهيئة الجديدة صلاحيات واسعة في التحقيق وفي التقاضي، منحتها قدرة أوسع على ملاحقة الفساد في أوكاره وشتى صوره، ثم تم إقرار عديد من الأنظمة ذات العلاقة وأبرزها هو نظام غسل الأموال، هذا النظام الذي أحدث نقلة نوعية في أعمال مكافحة الفساد. وقد أثبتت الحالات التي تم الإعلان عنها أخيرا تلك الفاعلية الكاملة بين خطوط الدفاع الثلاثة بدءا من الإجراءات والأنظمة ثم الأعمال الرقابية والهيئات ذات الصلة.

مصدر هيئة الرقابة ومكافحة الفساد أوضح أن الهيئة عالجت 227 قضية جنائية، في الفترة الماضية، من خلال الإيقاف والتحقيق مع 374 مواطنا ومقيما، لعل أبرز تلك الحالات التي تم رصدها والتي تعد جزءا من جرائم التربح من الوظيفة العامة، واستغلال النفوذ الوظيفي، تلقي الرشا، حيث كانت الإجراءات الرقابية كفيلة باكتشاف هذه الجرائم لعدد من موظفي بلدية إحدى المحافظات التابعة لمنطقة الرياض.

كما تم إثبات تضخم حساباتهم البنكية، ولذا تم استصدار الأوامر اللازمة من وحدة التحقيق والادعاء الجنائي للقبض عليهم وتفتيش منازلهم، حيث عثر على مبالغ نقدية تجاوزت 45 مليون ريال.

وتظهر قوة نظام غسل الأموال في هذه القضايا مع إقرار المتهمين بتلقيهم الرشا، التزوير وغيرهما من الجرائم حيث تم تحويل هذه المبالغ التي تم جمعها من هذه الأعمال إلى عقارات، ومركبات فارهة وبطاقات مسبقة الدفع في متاجر عدة وسبائك ذهبية وعملات مختلفة.

هذا الأسلوب الذي اتبعه المتهمون كان يهدف إلى إخفاء مصدر هذه الأموال، ومن ذلك أيضا ما أقر به متهمون آخرون في جرائم غسل الأموال باستخدامهم المبالغ المتحصل عليها في شراء عقارات بأسماء أفراد العائلة، فهؤلاء المتهمون لم يكتفوا بجرائم تلقي الرشا أو حتى منح عقود لمصلحة مؤسسات خاصة بهم وأقاربهم، بل إن تطبيق نظام غسل الأموال قد يضيف جرائم إلى جرائمهم وقد يتورط أفراد عائلاتهم في تلك القضايا.
لهذا عندما يقول ولي العهد إن الحرب على الفساد شرسة، ذلك أن الفاسدين، سيقومون بكل ما في وسعهم لتغطية جرائمهم ولو بتوريط أسرهم وعائلاتهم في تلك القضايا، ولهذا فإن اكتشاف الجرائم وما يليها من غسل الأموال الذي نتج عنها من خلال مؤسسات وهمية للعائلة أو عقارات أو سيارات، هو جهد جبار ومدهش لمنسوبي هيئة مكافحة الفساد، ولهذا استحقوا تلك الكلمات والعبارات الرائعة والمحفزة من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ما سيكون لهم دافعا لمزيد من الجهد، حتى تضع الحرب أوزارها، مع تجفيف منابع الفساد كافة وجميع أساليب التخفي وغسل الأموال التي يجد فيها الفاسدون ملاذا من المسؤولية.

إنهاء العمل.. إلزامياً

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 03 صفر 1442هـ -20 سبتمبر 2020م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2041676

أنمار حامد مطاوع

حكايات وقصص عدم وجود موظف في مكان العمل لإنهاء معاملة أو متابعتها - لسبب أو لآخر - لم تصبح من الماضي بعد. بل يزداد الطين بِلة في بعض الأحيان. على سبيل المثال، قد يأخذ الموظف إجازة أو يتم نقله إلى مكان آخر أو أحيانا يُحال على التقاعد.. فيظل العمل معلقا وربما - في بعض الحالات ذات الحظوظ النّكدة - تبدأ إجراءات المعاملة من البداية مرة أخرى. هذه الصور في حالاتها البائسة تتكرر في بعض قضايا المحاكم، حين يتم نقل قاض ما إلى جهة أخرى أو محكمة أخرى أو منطقة أخرى.. تتحول القضايا التي كان مسؤولا عنها لقاض آخر.. وفي بعض الحالات يطلب القاضي الجديد بدء المحاكمة والمرافعات.. من جديد. ولو لم تنتهِ القضية خلال فترته.. وتم نقله.. (لك أن تعيد قراءة الفقرات الثلاث السابقة مرة أخرى لتصل للنتيجة). بعض القضايا ما زالت معلقة منذ سنوات بسبب تغيّر القضاة..
المشهد لا يتوقف هنا فقط، بل يمتد إلى الإدارات الحكومية والمؤسسات التعليمية.. فالأساتذة الذين يشرفون على طلاب في مشاريع أو تدريب أو رسالات ماجستير ودكتوراه، أيضا قد يأخذون تفرغا علميا أو يتم التعاقد معهم كمستشارين في جهات حكومية أو أهلية أو يحالون على التقاعد.. في النهاية.. تتكرر النتيجة. المشرف على المشروع أو التدريب أو الرسالة.. يترك الطلبة لأستاذ آخر قد يختلف في التوجه - خصوصا في ما يتعلق بالرسائل العلمية -، ويبدأ الطالب أو الطالبة في مواجهة مصير جديد ربما يقلب أهداف الرسالة وأسئلتها وفرضياتها رأسا على عقب وتبدأ المراسيم من أولها.. بعد أن كانت على وشك الانتهاء.
يوجد بيت شعر جميل لنزار قباني يصلح أن يكون حكمة ومبدأ حياة في التعاملات:
وإن من فتح الأبواب يغلقها *** وإن من أشعل النيران يطفيها
لو تم تطبيق هذه المثالية على أرض الواقع، خصوصا في ما يتعلق بالمعاملات والتعاملات الحكومية، لارتاح أصحاب المصالح من عناء ترك الأبواب مفتوحة. على سبيل المثال؛ القاضي الذي ينتقل من محكمة إلى أخرى أو إلى منطقة أخرى.. لا يتم نقله تماما حتى ينهي كافة القضايا التي بدأها.. حتى وإن أحيل على التقاعد.. والأستاذ الذي يشرف على طلبة في أي مادة علمية.. لا يتم نقله أو تفريغه لجهة ما قبل أن ينهي المشاريع التي بدأها مع الطلبة.. حتى وإن أحيل على التقاعد.. يظل مسؤولا عن المشاريع التي بدأها.. وعليه أن ينهيها.

هذه قاعدة يجب أن تنطبق على كافة موظفي الدولة.. حين يذهب الموظف في إجازة أو ينتقل من مكان إلى آخر أو حتى يحال على التقاعد.. يجب أن ينهي أعماله قبل أن يغيب عن موقعه.. فتعطيل مصالح العباد.. إضرار بهم.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الرياض الاحد 03 صفر 1442هـ - 20 سبتمبر 2020م http://www.alriyadh.com/columns
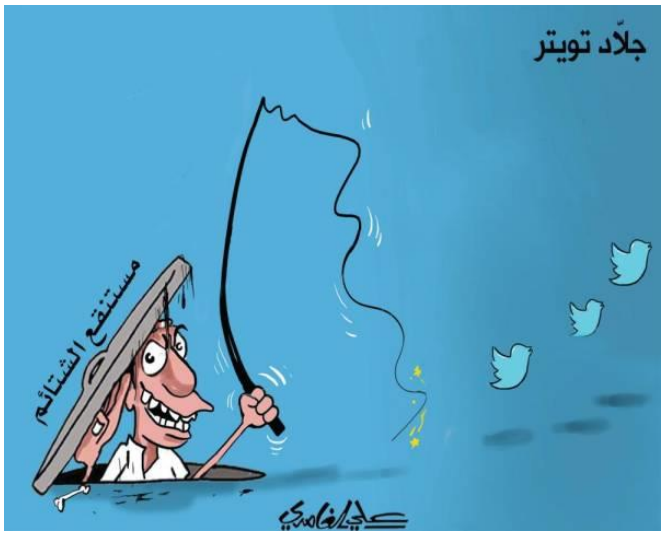	المصدر: جريدة المدينة الاحد 03 صفر 1442هـ - 20 سبتمبر 2020م https://www.al-madina.com/